مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها

د. تومي صالح*

يحيات مليكة **

Résumé:

Il semble que la question du chômage revient le plus souvent au premier plan tant se phénomène a pris de l'ampleur. Le niveau élevé de chômage pourrait continuer à représenter l'une des préoccupations majeures du gouvernement algérien et l'une des principales sources de tensions sociales et politiques. Les difficultés qu'a rencontré l'économie algérienne ont eu pour conséquence une offre insuffisante de poste de travail aggravant ainsi le taux de chômage. ce qui laisse croire que ses conséquences économiques expliquent que la nécessité de lutter le chômage fasse l'objet d'un consensus.

* أستاذ محاضر، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بن يوسف بن خدة – جامعة الجزائر.

** أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس -المدرسة العليا للتجارة الجزائر.

ملخص:

يبدو أن العودة القوية لتبني مسألة فرص العمل بتدهور الوضعية البطالة في الآونة الأخيرة والبحث الاقتصادية المتعلقة أساسا بجملة عن سبل التكفل بها هي من العوائق التي تعرض لها الاقتصاد الاهتمامات البالغة التي لا يمكن الوطني. وعليه، فإن عدم التوازن التغاضي عنها بالنظر إلى التنامي بين عرض وطلب فرص العمل الفاحش للظاهرة وأخذها أبعادا وما ينجم عنه من انعكاسات على خطيرة ، ويمكن اعتبار المستويات النمو الاقتصادي يستدعي العودة المرتفعة للبطالة أحد الانشغالات لمكافحة البطالة والبحث عن أنجع البالغة للحكومة الجزائرية وأهم السبل للتقليل من حدتها في إطار مولد للضغوطات الاجتماعية إجماع وطني والمساهمة الواسعة والسياسية، حيث تأثرت عملية توفير لكل الأطراف الفاعلة والواعية.

مقدمة:

أضحت البطالة اليوم ظاهرة لا تعرف الحدود، واستفحالها يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد عميقة أين تأخذ الزيادة المفرطة في معدلاتها العمل بالأجر كمقياس للعمل، وهي إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع والتي تنال اهتماما واسع النطاق على المستويين النظري والتطبيقي، نظرا للأهمية التي تكتسيها الظاهرة. ويعبر معدل البطالة المرتفع عن تدهور الأداء الاقتصادي الكلي ويعكس إلى حد بعيد المصاعب الاقتصادية والاجتماعية مثل انتشار الفقر وتدني المداخيل وحدة سوء توزيعها. ويربط البعض هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بجوهر التخلف، أي

مشكلة قصور الإنتاجية ومن ثم تدني الرفاه البشري، لهذا كان لزاما محاولة تفسير وفهم العوامل والمؤثرات التي تتحكم في سوق العمل الجزائري وخاصة في معدل البطالة الذي يمثل مستوى أداء هذا السوق.

على الرغم من أن القاعدة الإحصائية لبيانات البطالة المتوفرة تكون شحيحة ومشوهة في بعض الأحيان ولا تعكس بعد اختلال سوق العمل ولا البعد الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذا لا يعني أن البطالة في الجزائر لا تشكل مشكلة اقتصادية . إن هذه الإحصائيات تكون أعلى لو أخذنا بعين الاعتبار البطالة المقنعة والتشغيل الناقص. وعليه، فإن معدل البطالة في القطاع الرسمي الحضري يعد مؤشرا للبطالة الحادة ويعكس مدى اختلال سوق العمل الجزائري وعدم تكامل أجزائه باعتبار أن الجزء غير الرسمي مفتوح ومرن مع اختلال واضح في التركيب والتوزيع السكاني لليد العاملة من حيث الكم والنوع. ضف إليها الزيادة العالية في الراغبين في العمل التي تتجاوز 3% سنويا من حجم القوى العاملة وتزيد قليلا عن معدل الزيادة السكانية نتيجة للتزايد السكاني المرتفع في العقود الماضية، ناهيك عن مشكلة عدم استغلال المهارات والكفاءات الذي ينتج عنه آثار سلبية لكونها تمثل سببا رئيسيا في تفشي العديد من الأمراض الاجتماعية والنفسية التي تقضي على طاقات الفئة المتعلمة، فتتحول تلك الطاقة إلى معوق للتنمية بدلا من أن تكون أداة لها، وتزداد حدة المشكلة بزيادة عرض الخريجين ونقص الطلب عليهم لتصبح السياسات والعلاجات المخصصة لها محدودة خصوصا في الظروف الراهنة.

إن الأخذ بهذه المسألة، يدفعنا للبحث عن دراسة الموقف الحالي للبطالة في بلادنا باعتبارها مشكلا اجتماعيا حقيقيا وذلك بالاستعانة بالظروف القائمة في سوق العمل وفعالية العمالة الإنتاجية، لأن هذه العناصر لها تأثير كبير على اهتمامات قوة العمل العاملة ورقم العمالة.

أولا: واقع القوى العاملة وتوزعها:

تواجه القوى العاملة الجزائرية في ظل انحسار معدلات النمو الاقتصادي وتصاعد ثورة المعلومات والتقنيات الحديثة والتسابق العالمي على أسواق البلدان النامية، إشكالات عديدة انطلاقا من النمو السكاني والتعليم والتدريب إلى تقاعس عوامل الطلب على اليد العاملة، إذ تلعب العوامل الديمغرافية مثل فتوة السكان وتزايد تعدادهم ونطور مستويات إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي دورا هاما في تعقيد المشكلة بزيادة العرض وما ينجم عن ذلك من نتائج تتمثل في تدهور ظروف سوق العمل وصعوبة الحصول على وظائف مجزية وبالتالي زيادة احتمالات انتشار البطالة، بالأخص بطالة المتعلمين، وقلة الكسب مع ما يرافق ذلك كله من إشكالات الفقر والتوزيع.

لقد أثبت الحدث القائم أن الداخلين الجدد لسوق العمل في تنام مستمر بالمقارنة مع فرص التشغيل المستحدثة سواء في القطاعين العام أو الخاص، وبات من الواضح عدم التوازن بين طلب وعرض العمل. وهذا الواقع يحول البطالة إلى ظاهرة مزمنة تتفاقم معدلاتها ولعلها بلغت مستويات مخيفة مخلفة أزيد من مليوني عاطل عن العمل، يأتي في مقدمتهم حجما وخصوصية الشباب والنساء. وفي هذا السياق، يرى بعض الخبراء

أنه إذا كان معدل نمو قوة العمل بنحو 3% سنويا، فإنه يتعين على الجزائر أن تحقق معدلا للنمو الاقتصادي لا يقل عن 6% سنويا حتى تتمكن من امتصاص الزيادة المستحدثة في قوة العمل. وإذا أراد الاقتصاد الوطني أن يمتص رصيد البطالة المتراكم، عليه أن يرفع بنموه الاقتصادي عند معدل يتراوح بين 8% و9% سنويا عبر عقد من الزمن على الأقل [1] ولو أن هذه المؤشرات يتعذر تحقيقها في ظل الأوضاع الراهنة التي تتميز بتفاقم العائق المتمثل في الارتفاع المطرد والفلكي لمعدلات البطالة.

1-تطور القوى العاملة:

تحتل القوى العاملة (السكان الناشطون اقتصاديا) مكانة أساسية وذات أهمية قصوى في تحديد أبعاد رهان التنمية لما تتميز به هذه الموارد من قدرات إنتاجية تكون لها انعكاسات مباشرة على قيمة نسب التطور الاقتصادي والاجتماعي. ويتأثر حجم القوى العاملة بالعامل الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي مثل: الزيادة السكانية، معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وصافي الهجرة، وقد تأثر نمو القوى العاملة وحجمها بهذه العوامل والتغيرات التي حدثت عليه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إذ تعتبر الجزائر من البلدان التي تمتاز بمعدلات مرتفعة للزيادة السكانية (2,2%) ، وبالرغم من التراجع المستمر لهذا المعدل خلال السنوات الأخيرة إلى 1,86% في سنة2000 [2] يبقى هذا المعدل أعلى من المعدل المتوسط للعالم (1،7%) والمعدل المتوسط السائد في شمال إفريقيا مما يؤدي إلى تسارع معدل الانضمام إلى القوى العاملة وتزايد الداخلين إلى سوق العمل[3]، وبالنظر إلى كبر حجم المجتمع السكاني، فقد خلق هذا

الأخير تزايدا كميا معتبرا في القوى العاملة الوطنية من 2,5 مليون شخص سنة 1986 إلى 6,8 مليون في عام1994 [4]، ليصل إلى8,5 مليون شخص عند حلول سنة 2000. وكما هو معروف، يولد ارتفاع معدل الزيادة السنوي للسكان تصاعد نسبة العمال الشباب إلى العمال الكبار في سن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أعداد العاملين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة باضطراد وخلق جيوش هائلة من العاطلين المصابين بمختلف أنواع البطالة، حيث بلغ حجم الوافدين إلى سوق العمل سنويا بنحو250.000 شخص خلال العشرية التسعينية، ليرتفع إلى300.000 في نهاية القرن مما يزيد من تفاقم الخلل بين القادمين الجدد على سوق العمل وإمكانية النسيج التنموي على إحداث مناصب عمل من ناحية، وبين نمو الناتج الوطني الخام و النمو السكاني من ناحية أخرى.

إن الطابع الشباني للسكان يعد محددا أساسيا لطلب العمل باعتبار الضغوط الممارسة على فرص التشغيل، كما يعتبر من أهم العوامل التي تحدد طبيعة سياسية التشغيل. فإذا كانت هذه الضغوط لم تشكل مشكلات يعتد بها حينما كان الاقتصاد يمر بمرحلة من الانتعاش قبل النكسة البترولية، فإن تعرض الاقتصاد الوطني إلى آثار فشل أنماط التنمية التي طبقها ومدى تأثره بالاضطرابات الحادثة في الاقتصاد العالمي، وما نجم عن أزمة المديونية الخارجية من صعوبات قاسية، سرعان ما أدى إلى بروز الوجه القبيح للبطالة التي بدأت مشكلتها تنفجر في بلادنا على نحو واضح في العقد الأخير من القرن الماضي، وظلت تتراكم وتتفاقم عاما بعد الآخر إلى أن وصل عدد العاطلين إلى حوالي2,5 مليون شخص سنة 2000 بافتراض أن معدل البطالة الإجمالي لا يقل عن29,8 % من قوة

العمل لنفس السنة. وعلى أية حال, بلغ تعداد السكان النشطين في نهاية سنة2001 حوالي8,6 مليون شخص ، وتفوق نسبة نشاط الذكور بكثير عن الإناث (85% مقابل15%)،59% منها متمركزة في المناطق الحضرية، بينما قدر عدد السكان المشتغلين بنحو 6,2 مليون شخص، وعلى الرغم من تقلص معدل البطالة بنقطتين مئويتين خلال الفترة(1999-2001) لتتحدد عند27,3%، يمكن اعتبار هذا المعدل المرتفع أحد الانشغالات البالغة للحكومة وأهم مولد للضغوطات الاجتماعية والسياسية، لأنها بطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب بنسبة51% لمن تقل أعمارهم عن 20 سنة و46% بين الفئة العمريـــــــة 20 -24 سنة[5].

لقد قدرت نسبة القوى العاملة الوطنية بنحو29% فقط من مجموع السكان، في حين بلغت هذه النسبة في الدول الصناعية 48% وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على حجم الإنتاج ومستوى الدخل ومعيشة أفراد المجتمع، حيث نجد أن كفاءة الأداء الاقتصادي في المجتمع وما يرتبط بذلك من الإنتاج وتبادل واستهلاك إنما يتوقف في النهاية على المظاهر العددية والنوعية للسكان والتركيز على العنصر البشري والاستفادة الكاملة من الأيدي العاملة المتاحة والاهتمام بها حتى يتزايد الإنتاج ويتزايد معدل نمو الدخل الوطني وضمان حق العمل المستقر والمجزي لكل مواطن راغب وقادر على العمل[6].

2-أضواء على العمالة (القوى العاملة المشتغلة):

وتشمل السكان العاملين الذين يمارسون نشاطا مأجورا مهيكلا أو غير مهيكل حيث ارتفع حجم هذه الفئة من 2.197.738 عامل سنة1977

إلى 4.179.399 في ديسمبر 1989 بعد أن كان 3.555.003 عام 1987 [7]، ووصل تعدادهم إلى6.228.772 عامل في سبتمبر 2001، أي ما يعادل72,70% من مجموع السكان الناشطين[8]، تتمركز أغلبها في المناطق الحضرية بمعدل57% مقابل 41,68% في الريف خلال الفترة الممتدة بين (2001-2004). مثل هذا الاختلال ينعكس بالسلب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية والتفاوت الشاسع في مستوى الأداء الاقتصادي بين الريف والمدينة، إذا يعتبر حصول الفرد على مؤهل عالي من التعليم والتكوين دافعا له للهجرة الداخلية نحو المدن وهذا لسببين:إما لعدم حصوله على عمل ملائم يتواءم مع مستواه التعليمي، أو لسعيه وراء المكاسب المادية والمداخيل المرتفعة، زد عن ذلك، التوسع الصناعي على حساب المناطق الزراعية الخصبة.

3-الهيكلة التعليمية للقوى العاملة:

لا تكمن مهمة التعليم في تلبية احتياجات سوق العمل وتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم فحسب، بل يتجسد أيضا في تأكيد دوره التنموي الذي يحدث التوازن بين الطلب الاجتماعي على التعليم والاحتياجات الملحة لسوق العمل[9]. فإلى جانب تأثيره على الجانب الثقافي للفرد وطريقة تفكيره، عليه أن يخرج للمجتمع عمالة لها سمات تعليمية تساهم في توفير العمالة الفنية الماهرة. وعلى التعليم أن يغير من آلياته لتطوير هذه السمات التعليمية للعمالة والسكان حتى يحدث تطويرا في أنماط تفكير المجتمع وتطوير آليات الإنتاج، وإذا لم يساهم التعليم في توفير العمالة الكفأة التي تلبي حاجات المجتمع وتطور من ثقافته وطريقة تفكيره حتى يتلاءم مع

المتغيرات المعاصرة، فإن مخرجات التعليم في هذه الحالة لن تتناسب مع احتياجات التنمية. بمعنى، أنها لن تجد المكان المناسب في سوق العمل ومن ثم فإن مشكلة البطالة وبالأخص بطالة المتعلمين سوف تزداد حدتها.

ومن خلال الإطار السابق، تتوفر ثلاث متغيرات التي تحكم ديناميكية التعليم لتلبية حاجات المجتمع، وهي:

1- الطلب الاجتماعي على التعليم الذي يتواءم مع المتغيرات العالمية.
2- حاجات سوق العمل من العمالة بمختلف مستوياتها.
3- تزايد عدد السكان.

وبالنسبة للجزائر كغيرها من البلدان النامية التي تتميز بزيادة عدد سكانها وتباطىء الحركة الاقتصادية فيها، وبالرغم من التحديات المستقبلية التي يواجهها النظام التعليمي، فإنه يقوم بدور مؤثر في تطوير السمات التعليمية للسكان وقوة العمل حيث ارتفعت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من 53% في منتصف التسعينات إلى أكثر من70% في مطلع القرن الحالي[10]، ولا يخفى بأن تحديث المنظومة الوطنية للتعليم بأكملها جار ومتواصل بإرادة أكيدة وحازمة إذ يرمي إلى عصرنة البرامج بحثا عن العلم، وبالتالي تحديث الأطوار الدراسية في كل المستويات لتحسين التكوين وكذا ترشيد مسعاه حتى تتجنب الأجيال القادمة خيبة الأمل في تكوين لا مستقبل له في سوق العمل[11]. وإن كان الواقع الذي خلقته الظروف السابقة موجودا وظاهرا للعيان، لكنه في نفس الوقت يعطينا تنبيها واضحا جدا هو أن الشباب العاطل لن ينتظر حتى نخطط له، وإذا لم نسبقه بالتخطيط تتأزم المشكلة وتنفلت الأمور، **لأن** المطلوب هو النظرة

التخطيطية من البداية، أي كيف نبني تدريبنا وتعليمنا على احتياجات السوق؟ وهذا موضوع حيوي وهام يحتاج إلى اهتمام خاص لعدة أسباب منها، الاختلالات التي ظهرت في سوق العمل الجزائري وعدم قدرة الحكومة على استيعاب كل مخرجات التعليم.

ثانيا:أبعاد ظاهرة البطالة: تطوراتها وأسبابها

تظهر البطالة في أي مجتمع من المجتمعات عندما يعجز النظام الاقتصادي والاجتماعي عن توفير العمل بصفة دائمة لمجموع السكان الناشطين، و لقد اقترنت هذه الظاهرة في مختلف المدارس الفكرية بالتطورات المرتبطة بالتراكم والنمو والأزمات الاقتصادية، كما أن اعتراف المجتمع بوجودها، يكشف عن تحولات حتمية في الهيكل التنظيمي لسوق العمل، و يعتبر استمرارها وتوسعها مصدرا لتوترات دائمة فيه، مما يؤدي حتما إلى إفشال الإجماع داخل المجتمع وتوحيده لأن خطورتها لا تكمن فقط في عدم الاستغلال الأمثل لقوة عمل قادرة على الإنتاج وإهدار للاستثمارات التي أنفقت على الأفراد لتعليمهم وتكوينهم، وإنما أيضا لكونها تمثل سببا رئيسيا في تفشي العديد من الأمراض الاجتماعية والنفسية تهدد كيان المجتمع مثل الإحباط والانحراف والسخط وتدهور القيم لدى الشباب وانتشار الجريمة، حيث تتبدد طاقات هؤلاء و تفسد حياتهم مما يولد تهديدا للمجتمع واستقراره من ناحية، ويشكل عائقا لتقدمه الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى[12].

لم تعد مشكلة البطالة في بلادنا اليوم في حاجة إلى تقديم أو إثبات خطورتها على الاستقرار، ففي ضوء تزايد معدلات البطالة خاصة بين

الفئات المتعلمة تزداد حدة المشكلة مع تزايد عدد الوافدين إلى سوق العمل وانكماش فرص العمل ومحدوديتها، إذ لم يعد القطاع العام والخاص قادران على امتصاص هذه الزيادة، وبات من الواضح عدم القدرة على توفير فرص العمل للقادرين عليه والراغبين فيه بالحجم المطلوب، وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية السائدة [13]، مما يشير إلى قومية المشكلة واحتياجها إلى حلول غير تقليدية لمواجهتها خصوصا وأن سوق العمل تخيم عليها غيوما كثيفة، وهو ما يمثل شاغلا كبيرا لدى صانعي السياسات في الجزائر، حيث تصاعد معدل البطالة من 9,7% في 1985 إلى28,1% في1995 عندما بلغ عدد العاملين5,3مليون وعدد العاطلين1,8مليون شخص[14]. ومع زيادة تقييد فرص الهجرة إلى أوروبا الغربية، وتطور أعداد السكان الذين يبلغ عمرهم15 سنة فأكثر، ومشاركة الإناث في القوة العاملة بسبب ارتفاع نسبة الإناث اللاتي يتخذن من تعليمهن فرصة للانضمام إلى سوق العمل وكسب دخل الأسرة، سينظم ما يقارب250 ألف شخص إلى سوق العمل الجزائرية سنويا ليبقى هدف العمالة الكاملة ما يزال يستحق عناء العمل على تحقيقه على الرغم من النتائج الايجابية لجهود التصحيح ونجاحها في مجال خفض معدلات البطالة وتحسين المستويات المعيشية للأفراد في بداية الألفية الجديدة.

1- البطالة في عصر النفط:

حرصت الجزائر على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين أوضاع العمالة بمنح المزيد من الاعتبار لبطالة اليد العاملة الجزائرية، وذلك بالعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتوفير مناصب العمل في مختلف القطاعات

و الفروع الاقتصادية، كذلك البحث عن الأسباب الهيكلية للبطالة والتشغيل غير الكامل والتقليل من حدتهما مع الإشارة أن كل هذه الاعتبارات تندرج في إطار إستراتيجية النمو الشامل الذي ركز على مبدأ التطبيع بين الإنتاج وتعبئة العمال وربطهم بمشروعات و خطط التنمية. ومن الأهداف الأساسية لهذه الفترة هو تحقيق التشغيل الكامل حيث ركزت على سياسة التصنيع وذلك على أساس الاستثمار العمومي المكثف المخصص لتهيئة وتنفيذ المشروعات الصناعية بنحو51,95% من إجمالي الاستثمارات [15]، باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي مما أدى إلى تطوير هذا القطاع وارتفاع معدلات نمو قطاع المحروقات على حساب القطاع الزراعي الذي اختصر لمصلحة جهود التصنيع والتحديث، وتدهورت مكانته في التشغيل بغلبة اليد العاملة الموسمية عن الدائمة، مما يؤكد أن التشغيل الناقص والبطالة هما الميزة الوحيدة لهذا القطاع، ضف إلى ذلك خلوه شبه التام من اليد العاملة المؤهلة، وبالرجوع إلى الإحصائيات، كان يشغل هذا القطاع حوالي نصف العاطلين عن العمل(49.99%) عام 1967 وانخفض هذا المعدل إلى (30.19%) سنة 1977، أي بتراجع حاد قدره (-13.000) نسمة [16]، وأصبحت برامج التصنيع مخرجا جديدا للنزوح الريفي نتيجة للتفاوت في الدخل بين الصناعة والزراعة وبين الريف والمدينة إلى جانب تركيز المشاريع الصناعية في المدن الساحلية.

لقد كان الغرض من وضع الإستراتيجية الجزائرية للتنمية الشاملة موضع التنفيذ هو المساهمة في توفير فرص متزايدة من العمالة خارج القطاع الزراعي لغرض امتصاص الفائض السنوي الفعلي منها [17]، وهو

ما تم بالفعل وأصبح هو المهيمن من حيث الاتساع الكمي لاستخدامه لليد العاملة الدائمة لكنها غير مؤهلة-إذ لم تسجل نسبة اليد العاملة المؤهلة في نهاية التسعينات سوى34% من إجمال القوى العاملة- ومكنت سياسة التصنيع المنجزة من تحويل الاتجاه فيما يتعلق بالبطالة، إذ أصبح مخزون العاطلين337 ألف نسمة سنة1979 مقارنة لسنة 1973 بتعداد526 ألف نسمة، والنتيجة معتبرة بالنظر إلى حجم الوافدين على سوق العمل.

مع حلول عقد الثمانينيات، شهد الاقتصاد توجها جديدا اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وإعطاء الأولوية لإنجاز ما تبقى من المشاريع التنموية المقررة، فترتب عن هذا التوجه تنامي في فرص العمل بتوفير140 ألف منصب عمل جديد، أي بزيادة نسبها4,2% سنويا حتى وإن سجل هذا المعدل تراجعا بالمقارنة مع المعدل لما قبل سنة1980، فإن مرد هذا الانخفاض يعود أساسا إلى تباطؤ وتيرة الاستثمارات التي لم تعد تفي بأعباء العمل المطلوب وأصبحت لا تمثل إلا37% من الناتج الوطني الخام. ومن أهم التحولات التي ميزت هذه الفترة هو امتصاص قطاع الإدارة لليد العاملة العاطلة باعتباره أهم موفر لمناصب العمل بمتوسط معدل سنوي قدره 33 %، أما الصناعة فأصبحت لا تشغل سوى 13,56% من القوى العاملة مقارنة للفترة1967-1977 [18]. أما التشغيل في القطاع الزراعي فقد عرف ركودا في ظل غياب الحوافز التي تمنحها له الدولة من أجل إنعاشه وترقيته لاسيما لافتقاره إلى اليد العاملة الماهرة والشابة مما يتطلب تغيير الشروط التي يسير بها هذا القطاع وقلب النزعة السائدة في اتجاه الهرم.

ما من شك أن سياسة التشغيل المنتهجة خلال هذه الفترة كانت تنطوي على نقائص، إذ تميزت بتمركز نسبي لليد العاملة المؤهلة على حساب المناطق المحرومة التي بقيت تعاني من البطالة ونقص في التأطير وفي مستوى التأهيل المهني وهما عاملان أساسيان يفسران ضعف تطور مستويات إنتاجية العمل الذي انتقل من 2,4% بين(1967-1978) إلى (0-1,0%) بين(1985-1989) [19]، والملفت للنظر أن هذه السياسة المحددة للتشغيل ليس الغرض منها هو توزيع قوة العمل الجزائرية المختلفة لتوفير متطلبات التنمية، ولكن الغرض منها هو توزيع عائدات الثروة النفطية بين المواطنين حيث تبنت الحكومة سياسة الضمان الوظيفي للأفراد، أي لكل مواطن الحق في العمل بغض النظر عن مؤهلاته وقدراته العلمية والعملية، ورغم كل المجهودات لم يتحقق الهدف المنشود المتمثل في التوفير المتواصل لفرص العمل الضرورية لمواجهة طلب إضافي متنام بانتظام. ولعل ما يفسر هذا الوضع يتمثل في مجموعتين من العوامل أولهما بنواحي فشل سياسة التصنيع خصوصا فيما يتعلق بالتشوه الحاصل بين حجم الاستثمارات المقررة سنويا والقدرات الفعلية المتوفرة للانجاز وكذلك بالخسارة والتبذير المترتبان عن ذلك، وثانيهما بتدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد لاسيما ابتداء من سنة1985.

وعلى المنظور الواضح، يجب أن نعي آثار محاولات التنمية المطبقة في تجاوز التخلف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوهة، وتفعيل القوى الذاتية للنمو على النحو الذي يضع بلادنا على مدارج النمو المتواصل الذي ينمي مصادر الدخل والإنتاج والإنفاق والتشغيل.

إن بلادنا ما زالت تتخبط تحت وطأة الفقر وقيود التخلف وسيادة البطالة، حيث ساد الاعتقاد بأن تعظيم معدل نمو الناتج الداخلي دون إعطاء أهمية لمكونات هذا الناتج سوف تتساقط آثاره على مختلف الطبقات الاجتماعية ليحل مشكلات التخلف والفقر وعدم عدالة التوزيع [20]، غير أن هذا الفهم القاصر لجوهر عملية التنمية سرعان ما تعرض للانهيار في نهاية الثمانينيات حينما بدأت التوترات الاقتصادية والاجتماعية في الظهور مثل زيادة المديونية الخارجية، عجز الميزانية العامة والصعود الحاد في التضخم والبطالة وتدهور الاستثمار وما صاحبها من انخفاض في معدلات النمو، كل هذا تحت وطأة العولمة الزاحفة والاضطرابات الحادثة في الاقتصاد العالمي، فأصبحت الحكومة عاجزة عن الاضطلاع بوظائفها التقليدية التي قدمتها في الماضي بنفس القوة وبنفس الفعالية.

2-البطالة والمأزق الاقتصادي:

حتى بداية الثمانينيات حققت الجزائر نموا لا بأس به، حيث زادت معدلات الاستثمار والتشغيل وقفز الإنفاق بشقية العائلي والحكومي إلى مستويات مرتفعة وزادت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وانخفضت معدلات البطالة، لكن هذا النمو كان لا متكافئا وهشا لأنه استند على عوامل خارجية يصعب التحكم فيها مثل أسعار عوائد النفط، التحويلات الخارجية، الإعانات والقروض الأجنبية. لكن، ما أن تعرضت هذه العوامل للتدهور حتى تعرض الاقتصاد لقوى معاكسة ما لبثت أن أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص مسألة البطالة وتوفير فرص العمل التي تفاقم الاتجاه نحو انخفاضها ابتداء من سنة1985 عند تسجيل الانخفاض

العالمي في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 (أكثر من الثلث) وكان لذلك تأثير سلبي قوي على أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة وعلى المناخ الاقتصادي – إلى درجة الإنهاك– بصفة عامة و الذي يمكن ملاحظته على عدة مستويات.

مع نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات كانت المشكلة قد وصلت إلى الحد الذي لابد فيه من التوقف عن تنفيذ خطة التنمية السائدة واللجوء إلى اعتماد برنامج للتصحيح الاقتصادي ركز بشكل رئيسي على إدخال إصلاحات سريعة على السياسة العامة للنمو الاقتصادي وإحداث تغير في هيكل الاقتصاد الجزائري حيث أزيلت معظم الحواجز التجارية وانخفض دور الدولة الذي كان فاعلا في التخصيص المباشر للموارد النادرة، وركزت الحكومة جهودها على مكافحة التضخم واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، لكن النمو كان هزيلا وفرص العمل كانت شحيحة بالمقارنة مع الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل خلال السنوات الماضية، هذه الحشود التي أصبحت تعكس قاعدة سكانية فتية وواسعة، سرعان ما تفرز زيادة كبيرة في قوة العمل في المراحل اللاحقة.

على الرغم من تفاوت المراحل التنموية التي مر بها الاقتصاد والتي تميزت بسيطرة القطاع النفطي وبالتوجه لإدارة الاقتصاد مركزيا مع ضعف آليات تخصيص الموارد الاقتصادية، إلا أنها اشتركت في خاصية واحدة مع تفاوت درجاتها، وهي تنمية القطاع العام بشكل واضح وذلك ضمن الأطر العامة للبرامج الاستثمارية والخطط الاقتصادية التي تم وضعها خلال فترة النظام الشمولي، ونتيجة لهذا النهج يلاحظ اتجاه هيمنة القطاع العام في

مجمل النشاط الاقتصادي باعتباره المولد الرئيسي لفرص العمل والضامن لها (بنسبة75% في بداية الثمانينات)، ويؤخذ على هذا القطاع بشكل خاص بأنه المسئول عن تردي الإنتاجية - لتتحدد عند المستوى(-0.9%) خلال الفترة (1990-1993)- وإحداث العجز في الميزانية العامة وزيادة تكاليف الإنتاج وضعف تلاؤمه مع التطور التكنولوجي، لذا كان المستهدف الرئيسي في برامج الإصلاح الاقتصادي.

إن ملكية الدولة وسيطرتها على مصادر الإنتاج والخدمات لم تشكل بالتأكيد الأسلوب الأمثل والأكفأ للإدارة الاقتصادية، هذه الممارسات الاشتراكية التي كانت سائدة جعلت الانتقال إلى وضع جديد يقوم على اقتصاد السوق أمرا في منتهى الصعوبة. ولكون الدولة المصدر الأول لتشغيل اليد العاملة، أدى إلى تراجع في دور القطاع الخاص وتهميشه في كثير من الحالات وعدم تمكينه من القيام بدوره في ظل النظام السائد. فوفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصاء المتعلقة بوضعية التشغيل وحالة القوى العاملة في ديسمبر 1989، بلغ حجم العمالة في القطاع الحكومي حوالي 60%، في حين لم تتجاوز نسبتها في القطاع الخاص أكثر من 39.89 % من إجمالي اليد العاملة.

وارتباطا بما ورد سابقا، يمكننا الإشارة إلى تركز اليد العاملة الوطنية وفقا للنشاط الاقتصادي في ثلاث أنشطة رئيسية هي: قطاع التجارة الذي استوعب 216.688 منصب عمل في سنة 1988، قطاع البناء والأشغال العمومية بنحو 97.378 منصب عمل [21] وقطاع البنوك والتأمين، وهي النشاطات التي يسيطر عليها القطاع الخاص لأن هذه

القطاعات استطاعت توفير ظروف وشروط عمل أفضل من غيرها من القطاعات. من أبرز العوامل التي ساعدت على تمركز القوى العاملة في هذه القطاعات هي ارتفاع مستوى الأجور وطبيعة ظروف العمل المميزة.

إن تردي الوضع الاقتصادي في الجزائر والتراجع في أدائه وتأثر الاستثمارات نتيجة لتراكم الديون الخارجية، بالإضافة إلى الطبيعة الانكماشية لبرامج التصحيح الاقتصادي الذي يبدأ في التحكم في الطلب ليقلل من فرص الاستثمار ثم من فرص التشغيل بالوظيفة العمومية كما في القطاع الخاص، هذا الأخير لا يزال يبحث عن موطئ قدم له في اقتصاد عالمي يتسم بالانفتاح الشديد وتحرر في التجارة الخارجية وحدة المنافسة. لقد استهدفت إعادة الهيكلة الخفض المباشر للأجور أو خفض القيمة الحقيقة لها أو زيادة عرض قوة العمل وذلك من أجل التخفيف من عجز الميزانية العامة وإحداث انكماش اقتصادي على نطاق واسع وبالتالي زيادة معدلات البطالة وانتقلت من 18.8% عام 1990 لتصل إلى حوالي 28% من مجموع القوى العاملة سنة 1998 أي ما يعادل 2.3 مليون عاطل، ولا نتكلم هنا عن البطالة المقنعة أو العمالة الزائدة في بعض القطاعات بإنتاجية حقيقية منخفضة جدا وإنما نتكلم عن البطالة المفتوحة التي تفاقمت بحدة إلى حوالي 30% من مجموع القوى العاملة في سنة 2000، أين قدر عدد العاطلين بنحو 2.4 مليون شخص، وتضخمت ظاهرة التشغيل بالقطاع غير المنظم ليشمل ما بين 13% سنة 1990 إلى 18% حاليا من مجموع اليد العاملة [22]، بالإضافة إلى تفشي الأعمال الهامشية وتشغيل الأطفال، وفي مثل هذه الأوضاع، كما تؤكده أغلب الدراسات، تخضع عملية الإدماج

المهني مع مرور الزمن إلى الامتداد وتكتسب خاصية الحركية ذهاب –إياب بين الوظائف والبطالة والتكوين على حد السواء.

ليس هناك شك أن البطالة تعد عالية في بلادنا ويخشى من تفاقمها في السنوات القادمة خاصة بين الشباب (حوالي 30 %)، ولا تعكس الأرقام الحقيقية في هذا المجال بدقة نظرا لأن الإحصاءات الرسمية لا تعتبر جل هؤلاء الشباب ضمن القوى العاملة ، ولا ضمن المتمدرسين، فهم في واقع الأمر متعطلون عن العمل. أما البطالة بين حاملي الشهادات فتعد تحديا خطيرا يواجه البلاد، فقد كان ينظر إلى هذه الظاهرة أنها حدث عرضي، أي محاولة يسعى من خلالها حملة الشهادات الحصول على فرص عمل أفضل بالوظيفة العمومية أو المنشآت الكبرى، وكانت الشهادة الجامعية تعطي لحاملها مظهر الانتماء إلى شريحة اجتماعية مميزة وقادرة على تحمل عبء البطالة ولو لفترة من الزمن، أما وقد اشتدت أزمة التشغيل في السنوات الأخيرة فقد مال هؤلاء إلى البحث عن أي مصدر للرزق مهما كان نوع العمل، وفقدت الشهادة والأنظمة التعليمية شيئا من مصداقيتها، ويلاحظ من تجربة أمريكا اللاتينية أن البطالة بالمدن أجبرت العديد من العمال إلى العودة للعمل بالزراعة في الأرياف، وقد لا يكون هذا البديل متاحا دائما في بلادنا.

3- البطالة في ظل نهضة الاقتصاد الجزائري:

لقد قطعت التنمية الاقتصادية أشواطا جديدة في مطلع الألفية الثالثة كان لها انعكاسها الايجابي أولا على مستوى التشغيل والبطالة ثم على

مستوى الاقتصاد الكلي، وقد وجد هذا النمو الاقتصادي انعكاسه الميداني من خلال ما تحقق من انجازات ونتائج خصوصا بعد تحسن الوضعية الأمنية والاستقرار السياسي اللذان ساهما كثيرا في الاستقرار الاقتصادي وزيادة وتيرة الاستثمارات. فبعد سنوات متتالية من النمو الضعيف عاد الازدهار الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 واستقر طيلة سنتي 2002 و 2003 ليتدعم أكثر في سنة 2004 باعتبار كل المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية للجزائر تؤكد ذلك، وبرهن الاقتصاد الوطني منذ عام 2002 عن ديناميكيته وتأكيده على بلوغ نمو داخلي ملحوظ وتنويع مصادره بخلق الشروط الملائمة للإنعاش الاستثماري المنتج خارج المحروقات خاصة في القطاعات الصناعية والخدماتية خارج النقل والتجارة (كالاتصال والتوزيع). ويسمح هذا التنويع الاستجابة للاحتياجات الضخمة في مجال التشغيل، السكن، الصحة والتربية للسكان. وهكذا، عرف الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات عام 2004 ارتفاعا ملحوظا قدر بنحو 6.2% وكان أكبر من الناتج الداخلي الخام للمحروقات لنفس السنة حيث استمد نموه أساسا من نمو قطاع البناء والأشغال العمومية كثاني قطاع مساهم في الثروة الوطنية ويسبق القطاع الصناعي بخمس نقاط [23] وبمعدل نمو قدره 8% عام 2004 مقابل 5.5 %في 2003 وكأقصى معدل 8.2% سنة 2002، بينما سجل قطاع الصناعة (العمومي والخاص) نموا قدره 1.3 %، ومع ذلك يواصل تراجعه في بعض الميادين مثل النسيج والصناعة الغذائية [24] ، كما واصل قطاع الخدمات نموه بوتيرة تزيد عن 7.7 % في 2004 مقابل 7.4% في 2003 وهو أكبر معدل لم يسبق بلوغه منذ سنوات. وقد ساهم القطاع بحوالي 44%من القيمة المضافة خارج المحروقات.

القطاع الفلاحي، فقد أنهى سنة 2004 بنمو قدره 3.1% وهو معدل ضعيف مقارنة لسنة 2003 التي اعتبرت سنة جيدة (19.7%) على الرغم من الإمكانيات التي جندتها الدولة لدعم الفلاحة ، ويبقى التوسع في كلا القطاعين معتبرا حيث ساهما بنسبة 11.1% من القيمة المضافة لمجمل القطاعات وبنحو 20.6 % من القيمة المضافة للقطاعات خارج المحروقات [25].

إن التحسن الذي عرفته الوضعية الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية كان نتيجة للحجم غير المسبوق للاستثمارات الذي تم رصده في سنة 2004 وللرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية (200.7 مليار دينار) المرتبطة هي الأخرى بارتفاع أسعار البترول وللنمو الايجابي لميزان المدفوعات الذي قدر بنحو 12 مليار دولار وبمديونية تقلصت بحوالي مليارين من الدولارات لاسيما الديون المتوسطة والبعيدة المدى. كل هذه المؤشرات الطموحة سمحت بوضع برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين (2001-2004) والذي بفضله عرف الاقتصاد الوطني نموا مستقرا في المتوسط قدر بنحو 4.7 % خلال الفترة 2000-2004، ودعم هذا النمو ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية الذي شرع في تنفيذه سنة 2000 وبرنامج تدعيم وتمويل مختلف برامج دعم الشباب ، والحصيلة ، تراجع متزايد في البطالة التي انخفضت معدلاتها بثمانية (08) نقاط خلال سنتين لتنتقل من 23.7% عام 2003 إلى 17.7% سنة 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب

مؤقت [26]، وحتى تطغى على هذه البرامج الفاعلية والاستمرارية ولغرض حشد الموارد والوسائل في خدمة التنمية، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمس سنوات المقبلة (2005-2009) وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو، رصد له مبلغ 4200 مليار دينار أي 55 مليار دولار سيمكن من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في سوق العمل.

إن مسعى وحرص الحكومة على تصحيح التأثيرات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل وإدماج الشباب في الحياة النشطة جعلها تركز اهتمامها وتعطي دعمها الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصا لتحسين وتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة التي تفاقمت خلال العشرية الماضية وذلك من خلال إرفاق برنامج إنعاش الاستثمار الذي يتوجه أساسا إلى دعم إنشاء مناصب عمل من طرف الشباب بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [27]، وذلك تماشيا مع المكانة التي تنوي الدولة تخصيصها للشباب في مسيرة التنمية، ولا تستثني هذه السياسة التشجيعية لتشمل حاملي الشهادات الجامعية بغية تمكينهم من دخول معترك الحياة المهنية عن طريق إعانتهم لبعث مؤسسات خاصة بهم من خلال إقراضهم لتمويل مشاريعهم المتنوعة لفترات زمنية محددة وتمتعهم بإعفاءات ضريبية كبيرة. كل هذه الإجراءات هي بمثابة إعطاء نفس جديد لمبادرات خلق مناصب شغل وسياسة ترقية الشغل على المديين المتوسط والبعيد [28]، ويكفي أن نشيرإلى أنه على الرغم من تأكد تراجع نسبة البطالة ووقوفها عند نسبة 17.7% حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، يمكن

اعتبار هذا التقدم هام عندما نتذكر أن هذه النسبة كانت أعلى من ذلك بكثير، ويجب ألا ينسينا هذا التقدم في مجال مكافحة البطالة أنه يوجد في بلادنا حاليا قرابة 1.7 مليون عاطل عن العمل، 73% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة، كما لا يغيب عن ذهننا أن أزيد من 11 مليون من السكان حاليا لا تتعدى أعمارهم 17 سنة [29]. مثل هذه الأرقام تستوقفنا من أجل القيام من الآن بتقدير الملايين من مناصب العمل التي يجب على الحكومة أن تعكف على استحداثها، ووضع إستراتيجية فعالة لمعالجة مشكلة البطالة الحادة واعتماد برامج إرشادية وتدريبية تضمن توفير فرص العمل لهؤلاء الشباب العاطلين.

الخاتمـــــــــــــة:

لقد حاولت هذه الورقة تسليط الضوء على مختلف مراحل تطور مشكلة البطالة بأبعادها وأسبابها في الجزائر، وقد أفرزت نتائج هذه الدراسة عن وجود مؤشرات قوية تؤكد ارتفاع معدل البطالة إلى مستويات فلكية لم يعرفها الاقتصاد الجزائري من قبل، تفاقمت بسبب توقف مسار التنمية واشتداد حدة المديونية الخارجية وتطبيق برامج صارمة للإصلاح الاقتصادي . ولعل من نافلة القول التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون تفشي البطالة لسبب واحد بل لتفاعل مجموعة من الأسباب التي لمسناها في هذه الورقة وتأثيرها بصورة مباشرة وغير مباشرة في جانبي العرض والطلب على القوى العاملة لعل أبرزها التزايد الرهيب لمعدل النمو السكاني وعجز الجهاز الإنتاجي بقطاعاته كافة عن خلق الفرص الملائمة لهذا التفجر السكاني، ضف إلى ذلك التوسع الكمي في التعليم الذي أسيئ استخدامه في خدمة الجهاز الإنتاجي، مما أدى إلى استقبال أعداد متزايدة دون النظر إلى الحاجة إليها ودون مراعاة التكاليف الباهظة والإمكانيات المادية اللازمة لمواجهة هذا التوسع ويتأكد عدم الربط بين سياستي التعليم والتكوين من ناحية وسياسة تخطيط القوى العاملة من ناحية أخرى.

لا ريب في أن العراقيل التي واجهها الاقتصاد الجزائري تنحصر في عدم التناسق القائم بين الإنتاج والتشغيل وبين التشغيل والتكوين. والحصيلة، اتساع الفجوة ما بين الحجم المعروض من قوة العمل وفرص العمل المتاحة سواءا في القطاع الخاص أو العام باعتبار أن دور هذا الأخير في مجال التشغيل تم تحييده وتكبيله بقيود إعادة الهيكلة، فبات طالبوا العمل

ومن ضمنهم حاملوا المؤهلات الجامعية مخيرين بين البطالة أو العمل في أنشطة هامشية غير رسمية مقابل أجور زهيدة.

لقد استطاعت الجزائر مؤخرا من خلال سياسة التشغيل، التقليل من حدة البطالة خصوصا تلك المرتبطة باليد العاملة الماهرة من خلال وضع مجموعة من التدابير سمحت بتحسين قابلية تشغيل الشباب وإدماجهم في الحياة المهنية عن طريق إعانتهم لبعث مؤسسات ومشروعات خاصة صغيرة ومتوسطة وإقراضهم لتمويل مشاريعهم المتنوعة لفترات زمنية محددة وتمتعهم بإعفاءات ضريبية كبيرة ويعود هذا كله إلى السياسة التي انتهجتها الدولة في ميدان التشغيل والتي ركزت أساسا على الاهتمام وإعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصا لتحسين وتنظيم سوق العمل، وامتصاص البطالة التي تفاقمت خلال العشرية الماضية، غير أن الانجازات تبقى أقل من التوقعات خصوصا في ظل الهشاشة التي يتميز بها اقتصادنا في حالة ما إذا شهدت السوق العالمية للبترول تقلبا جديدا ولو على المدى المتوسط. واعتبارا للنقائص الراهنة التي لا يمكن تجاهلها وتحديات المستقبل، يجب على الجزائر أن تملك المؤهلات الكفيلة لمحاربة البطالة والتصدي لها حتى تجنب الشريحة الشبانية خيبة أمل جديدة بعد فترة الرخاء الذي تشهده البلاد اليوم وإن كان نسبيا.

قائمة الهوامش:

[1] رمزي زكي(1997):"الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،ص:98.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :"مشروع تقرير علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي"، لجنة علاقات العمل، الدورة العامة العاشرة ، أفريل 1998،ص:56.

[3] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1995،ص:18-20.

[4] Statistiques démographiques : vue d'ensemble sur la structure du chômage et de l'emploi ; in forum international sur l'emploi des jeunes. Alger, du 11 au 13 Mars 1996, P :23.

[5] Algérie : Perspectives économiques en Afrique , BAFD/ OCDE, 2004, PP :93-94.

[6] رمضان الشراح (1998):" دور المتغيرات المحلية في التأثير على سوق العمل العربية" معهد العمل العربي، القاهرة، ص:130-132.

[7] أحمد الأخضر العمراني (1993):"التشغيل في الجزائر"، سلسلة دراسات التشغيل، منظمة العمل العربية، مصر، ص:30.

[8] Rétrospective statistique 1970-2002, ONS, édition 2005, P :57.

[9] عصام الدين نوفل (1998):" مخرجات التعليم وعلاقاتها بالقوى العاملة والسمات التعليمية للسكان بدولة الكويت"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص:714.

[10] ربيع كسروان (2005):" مؤشرات أساسية عن التنمية البشرية في الوطن العربي"، ملف إحصائي، مركز دراسات الوحدة،UNPD، نيويورك، ص:219-222.

[11] بيان السياسة العامة المقدم من قبل رئيس الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، 22 ماي 2005، ص:02.

[12] سعيد عبد المقصود إسماعيل (1998):"الموقف الحالي والتصور المستقبلي للبطالة المتعلمة في مصر وحتى عام 2000"، معهد العمل العربي، القاهرة،ص:561.

[13] أبو بكر عابدين بدوي (1998):"التدريب للعمل للحساب الخاص: وسيلة للتخفيف من البطالة في العالم العربي"، بحوث ومناقشات حول تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان النامية،26-28 ماي، القاهرة، ص:593-594.

[14] كريم النشاشيبي (1998):"تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص:78.

[15] Mohamed Elhocine Benissad (1981) : « Economie de développement de l'Algérie (1962-1978)», 2eme édition, O.P.U, Alger, P :46.

[16] المرجع السابق رقم [7]، ص:55-56.

[17] Marc Ecrèment (1986) : « Indépendance politique et libération économique. Un quart de siècle de développement de l'Algérie 1962-1980 » , édition ENAP/OPU, Grenoble، PP :42-43.

[18] وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير عام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجزائر،ص:80.

[19] « la question de l'emploi et du chômage , situation actuelle et perspectives » ; in forum international sur l'emploi des jeunes، Alger, du 11 au 13 Mars 1996، P :09.

[20] المرجع السابق رقم [1]، ص:106.

[21] Arezki IGHEMAT (1990) : « le marché du travail en Algérie: situation, tendances، perspectives », série étude n° :001,CERPEQ, P : 32.

[22]conseil national économique et social (2004) : « le secteur informel ;illusions et réalité », rapport commission relation de travail، publication du CNES, Agerie, P :59.

[23] بنك الجزائر:"التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2004"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 14 نوفمبر 2005، ص:6-14.

[24] المرجع السابق [11]،ص 03.

[25] Évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, Banque d'Algérie, juillet 2005, pp :30-32.

[26] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية25ديسمبر 2004، ص:120.

[27] وثيقة برنامج حكومة السيد أحمد أويحي، مصالح رئيس الحكومة،1997.

[28] Ahmed Mokkadem (1995) : « La question de l'emploi en Algerie au cours de la transition », annales de l'institut Maghrébin d'économie douanière et fiscale (I.E.F.D), P82

[29] المرجع السابق رقم [11]، ص:06.